الأنموذج السنغافوري في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه

دراسة تحليلية من 2010– 2020

Singaporean Model in Combating and Preventing Corruption Analytical Study from 2010-2020

عبد الحميد بوشرمة [1] *، سارة بوسعيود [2]

[1] جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، (الجزائر)، bouchermaa@yahoo.fr

[2] جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، (الجزائر)، sara.bou88@yahoo.fr

الاستلام: 2021/05/05 القبول: 2021/06/26 النشر: 2021/09/30

ملخص:

لقد استهدفنا من خلال هذا البحث إلقاء الضوء على التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد والوقاية منه، والتي تعتبر من التجارب الرائدة على المستوى العالمي، حيث أصبحت سنغافورة تصنف ضمن الدول الأقل فسادا في العالم حسب مختلف المؤشرات الدولية للفساد وعلى رأسها مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، وهو ما مكنها من تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، وجعل منها قبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومركز تجاري عالمي، وبالتالي قوة اقتصادية عالمية بالرغم من قلة الموارد والإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها. وتوصلنا في الأخير إلى أن من أهم أسرار نجاح هذه التجربة ما يلي:

– الدور الكبير الذي لعبه مكتب التحقيق في قضايا الفساد مند إنشائه في سنة 1952 والذي منحت له الاستقلالية الكافية والصلاحيات والواسعة؛

– توفر الإرادة السياسية القوية لمكافحة هذه الظاهرة والوقاية منه؛

– ارتفاع الوعي لدى المواطنين بخطورة الظاهرة والمساهمة في مكافحتها؛

– الفصل بين السلطات الثلاث، والتركيز على وجود نظام قضائي نزيه ومستقل.

الكلمات المفتاحية: سنغافورة؛ واقع الفساد؛ مؤشرات الفساد؛ مؤسسات مكافحة الفساد؛ قوانين مكافحة الفساد.

رموز jel: M4، K2

Abstract:

In this research, we aimed to cover all sides of Singaporean experience in fighting corruption how to prevent it. This experience is concerned as a pioneer experience on the international level. According to a various international indexes of corruption , Singapora became classifying as the least corrupt countries in the world, on the top of this index is rational corruption index of International Transparency Organization .It led to achieve a continuous and a comprehensive development, also it made it as a place of foreign direct investments and an international commercial center as a result an international economic power although it has a few resources and a natural capacities which it has. At the end, we concluded that the main secrets of success of this experience as follows:

* المؤلف المراسل

-The investigating office has played a big role in the affairs of corruption, it was established in 1952, this office was given an enough independence and a big jurisdictions ;
-To have a strong political will for fighting this phenomenon and prevent it;
-The increase of consciousness between people because of the danger of this phenomenon and to share how to fight it;
-The separation between three authorities and the focus to have an inprejudiced judicial and independent system .
Keywords: : Singapora , The reality of corruption, corruption indexes , institutions of fighting corruption, laws of fighting corruption.
(JEL) Classification : M4 ،K2.

1. مقدمة:

تعد التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد والوقاية منه من أهم التجارب على المستوى العالمي، خاصة وأن هاته الأخيرة تحولت بعد تطبيق إستراتيجيتها في مكافحة الفساد من دولة كانت تعد من أكثر الدول فسادا في ستينيات القرن الماضي إلى دولة تعد في الوقت الراهن من أفضل دول العالم في مجال مكافحة الفساد وتطبيق مبادئ الحكم الراشد، وما يؤكد ذلك هو الرتب المميزة والعالية التي تحصل عليها سنغافورة في مختلف المؤشرات الدولية في هذا المجال، وخاصة مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية.

فتجربة سنغافورة في مكافحة الفساد والوقاية منه تعتبر الأنموذج الأفضل للتطبيق بشهادة كافة دول العالم ومنظماته الدولية، ويرجع ذلك للإستراتيجية الشاملة والمتكاملة التي رسمتها وجسدتها على أرض الواقع مند إنشاء مكتب التحقيق في قضايا الفساد في سنة 1952، وما ساعد على ذلك توفر الإرادة السياسية القوية والجادة لدى المسؤولين السياسيين السنغافوريين للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة والتطبيق الصارم للقانون. ومن هنا كان الوقوف على دراسة هذه التجربة والبحث في أسرار نجاحها أمرا في غاية الأهمية من أجل استخلاص الدروس والاستفادة منها قدر المستطاع.

1.1. إشكالية البحثية: مما سبق فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

– ما هي أسرار نجاح التجربة السنغافورية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وريادتها عالميا؟

وقصد معالجة هذه الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هو واقع الفساد في سنغافورة؟

– ما هو موقع سنغافورة في بعض المؤشرات الدولية للفساد؟

– ما هي أهم الدروس المستفادة من التجربة السنغافورية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه؟

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات نضع **الفرضيات** التالية:

– تعتبر سنغافورة من أنظف دول العالم تتميز بتدني ممستويات الفساد فيها؛

– تحتل سنغافورة موقعا ريياديا في مختلف المؤشرات الدولية لقياس الفساد؛

– تعتبر التجربة السنغافورية في مجال مكافحة الفساد أنموذجا يقدى به ويستخلص منه العبر والدروس.

2.1. أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من خطورة الظاهرة محل الدراسة ألا وهي الفساد، وكذا من أهمية التجربة المتناولة والمتمثلة في التجربة السنغافورية والتي تعتبر من التجارب الرائدة على المستوى العالمي والتي تستحق الدراسة والوقوف على أسرار نجاحها، ومحاولة الاستفادة منها.

1.3. أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

– التعرف على واقع الفساد في دولة سنغافورة؛

– تتبع تطور أداء سنغافورة في بعض المؤشرات الدولية لقياس الفساد؛

– الوقوف على مختلف الآليات المؤسسية والقانونية التي اتخذتها سنغافورة لمكافحة الفساد والوقاية منه؛

– استغلاص الدروس من تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد والوقاية منه.

2. واقع الفساد في سنغافورة:

قبل التطرق لواقع الفساد في سنغافورة نود إعطاء **نبذة مختصرة** عن هذه الدولة:

تقع دولة سنغافورة في جنوب شرق آسيا يبلغ طول سواحلها 180 كلم، ولها موقع جغرافي فريد عند رأس شبه جزيرة الملايو، استقلت سنغافورة في 09 أوت 1965 عن الاستعمار البريطاني، نظامها جمهوري، عاصمتها مدينة سنغافورة، مساحتها 704 كلم^2، فيها ديانات مختلفة ذات أغلبية بوذية بنسبة 51%، عملتها الدولار السنغافوري (شارف، 2016، صفحة 164، 165)، ناتجها المحلي الإجمالي يقدر ب 364 مليار دولار سنة 2019، تعتبر رابع أهم مركز مالي في العالم ومدينة عالمية تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي، وخاصة في التجارة العالمية.

أما فيما يخص واقع الفساد فيها، فهذه الأخيرة تشتهر بنظامها النظيف والخال من الفساد، حيث صنفت في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 ضمن أقل الدول فسادا في العالم، حث احتلت المركز الرابع، وتحصلت بذلك على نقطة تقدر ب 85 من أصل 100 نقطة، فهي تعتبر دولة رادة في مكافحة الفساد

وتطبيق مبادئ وقواعد الحكم الراشد، حيث أن جميع المجالات والقطاعات في سنغافورة تكاد تخلو من ممارسات الفساد والرشوة، والقضايا المسجلة قليلة جدا وتكون معظمها خاصة بالقطاع الخاص.

وحسب إحصائيات مكتب التحقيق في قضايا الفساد في سنغافورة (CPIB) لسنة 2017 فإنه تلقى ما مجموعه 368 شكوى خاصة بالفساد، وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بباقي الدول المجاورة، وأيضا منخفضة بنسبة 17,7% عن نسبة الشكاوى الواردة للمكتب في عام 2016، حيث تلقى 447 شكوة خاصة بقضايا الفساد، ويتم تقييم جميع الشكاوى المتعلقة بالفساد التي يتلقاها المكتب من قبل لجنة تقييم الشكاوى (CEC)، ويتم تسجيل القضية للتحقيق إذا كانت المعلومات التي يتلقاها قابلة للتحقيق، حيث انخفضت عدد القضايا المسجلة للتحقيق من قبل CPIB بشكل طفيف من 118 حالة عام 2016 إلى 103 حالة في سنة 2017. والملاحظ أن معظم القضايا الواردة للمكتب في عام 2017 تخص القطاع الخاص بنسبة 92%، في حين أن 8% فقط من الحالات المسجلة تخص القطاع العام، وهي أيضا نسبة منخفضة مقارنة بعام 2016، أين كانت تمثل 15%، في حين أن عدد الأشخاص الذين تمت محاكمتهم بسبب الفساد قدر ب 141 شخصا في عام 2017، وشكل موظفو القطاع الخاص نسبة 94% ، وتنطوي قضايا الفساد في القطاع الخاص عموما على الرشوة مقابل عقود العمل، وتشمل مجالات البناء، خدمات التخزين، النقل، الخدمات اللوجستية والبناء (corrupt practices Investigation Bureau, 2019).

وفيما يلي يمكن الإطلاع على أوضاع الفساد في بعض المجالات في سنغافورة: (Risk and compliance portal, 2018)

1.2 . الفساد في النظام القضائي: تعتبر نسبة الفساد في النظام القضائي السنغافوري منخفضة، فهو يتميز بعدم حدوث رشاوى أو مدفوعات غير نظامية للحصول على قرارات مواتية، ويكفل الدستور الاستقلال القضائي ويحترم بشكل عام في الممارسة، كما توفر سنغافورة إجراءات قضائية فعالة للغاية، حيث يستغرق تنفيذ العقود في المتوسط 150 يوما فقط، وتعد البلاد مركزا إقليميا لآليات النزاع البديلة لكل من الاستثمار والنزاعات التجارية والتي تروج لها في مراكز التحكيم الشاملة، حيث ترى الشركات العالمية أن الإطار القانوني لتسوية النزاعات فعال في سنغافورة. كما صادقت سنغافورة على اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، وهي عضو في المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار.

ويشتهر النظام القضائي السنغافوري بالاستقلالية التامة، النزاهة، المهنية، الحياد وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء، والدليل على ذلك محاكمة العديد من المسؤولين والشخصيات السياسية في قضايا الفساد، ففي

1975 أدين وزير البيئة بأربع سنوات سجنا نافذة مع مصادرة كل الممتلكات التي نتجت عن الشراء غير المشروع، وذلك عندما تبين أنه قام برحلة مجانية إلى إندونيسيا هو وعائلته على حساب رجل أعمال ينشط في قطاع العقارات، وقبل هبة وهي عبارة عن بيت ريفي بقيمة نصف مليون دولار، كذلك تم متابعة وزير التنمية الوطنية في سنة 1986 بتهم الفساد، ما أدى إلى انتحاره على أن يلاحقه العار طيلة حياته.

2.2. الفساد في جهاز الشرطة: إن الفساد في جهاز الشرطة السنغافوري منخفض للغاية، فلدى وزارة الشؤون الداخلية ومكتب التحقيقات حول الممارسات الفاسدة آليات فعالة للتحقيق في الانتهاكات التي يرتكبها أفراد الشرطة ومساءلتهم والمعاقبة عليها، حيث يخضع جميع أفراد الشرطة لضوابط صارمة من أجل ضمان الشفافية والنزاهة التامة في هذا القطاع الحساس الذي يلعب دورا هاما في فرض القانون والنظام العام ومكافحة الفساد بمختلف أشكاله في سنغافورة.

3.2. الفساد في إدارة الجمارك: إن مخاطر الفساد في إدارة الجمارك منخفضة جدا، فبالرغم من أن سنغافورة هي من أكبر المراكز التجارية في العالم، إلا أن إدارة الجمارك تتميز بالكفاءة والشفافية العالية سواء على الحدود أو في المطارات والموانئ التجارية، وبالتالي فإن الرشوة والمدفوعات غير المنتظمة تكاد تكون منعدمة عند التصدير والاستراد.

4.2. الفساد في إدارة الضرائب: يعتبر خطر الفساد في إدارة الضرائب منخفض للغاية، حيث أن معظم الشركات العاملة في سنغافورة تقر بأن الرشوة والعمولات غير الرسمية نادرة أو منعدمة عند الالتقاء بمسؤولي الضرائب، حيث تتميز هذه الإدارة بحسن التسيير، الكفاءة والشفافية العالية، التي تسمح لها بتحصيل الإيرادات الضريبية التي تعتبر من أهم موارد الدولة.

5.2. الفساد في الخدمات العامة: يعتبر الفساد منخفض للغاية في مجال الخدمات العامة في سنغافورة، ولا يمثل عقبة للحصول على التراخيص العامة، أو الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المرافق العامة، فنظرا لكون سنغافورة تشجع بيئة تنظيمية فعالة وصديقة للأعمال مع مراعاة مصالح المستثمرين الأجانب والمؤسسات المحلية، فهي تعمل على محاربة مختلف أشكال الفساد في تقديم الخدمات العامة والضرورية، وذلك من خلال التقليص من وقت وتكلفة الحصول عليها.

6.2. الفساد في المشتريات العامة: هناك خطر منخفض للفساد في مجال المشتريات العامة، حيث أن الرشاوى والعمولات غير النظامية فيما يتعلق بمنح العقود العامة والتراخيص تعتبر نادرة الحدوث، حيث أن نسبة 5% فقط من الشركات السنغافورية واجهت عمليات تزوير في مجال المشتريات العامة، ففي هذا

المجال قامت الحكومة السنغافورية بإيجاد نظام مفتوح للمشتريات الحكومية يمكن الاطلاع عليه من خلال مركز الأعمال الإلكتروني، وهو بوابة للمشتريات الحكومية تسمح للمتقدمين بعروض رؤية كل الصفقات والمواصفات المطلوبة.

7.2. الفساد في إدارة الأراضي: لا توجد تقارير عن الفساد في إدارة الأراضي في سنغافورة، حيث يحمي القضاء فعليا حقوق الملكية، والعقود آمنة وشفافة، ولا توجد قيود على الملكية الأجنبية للعقارات الصناعية والتجارية، وتسجيل الملكية يعتبر أسرع وأقل تكلفة من أي مكان آخر في المنطقة، كذلك تقدم سنغافورة أداء جيد فيما يتعلق بالتعامل مع تصاريح البناء، حيث تعتبر مدة الحصول على التصريح الأقل من أي مكان آخر في العالم.

3.موقع سنغافورة في بعض المؤشرات الدولية للفساد:

إن الإستراتيجية الشاملة والمتكاملة التي انتهجتها سنغافورة في مكافحة الفساد مند تولي الرئيس "لي كوان يو Lee Kuan Yew" الحكم جعلتها تحتل مركزا رياديا في سلم الشفافية الدولية، حيث ومند إنشاء مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد، وسن قانون مكافحة الفساد، والقيام بإصلاحات شاملة وواسعة شملت جميع القطاعات والمجالات، نجحت سنغافورة إلى حد بعيد في التقليص من ممارسات الفساد والوقاية منه، وتجلى ذلك من خلال تحسن أدائها في مختلف المؤشرات الدولية الخاصة بالفساد والحكم الراشد.

1.3. مؤشر مدركات الفساد: يعتبر هذا المؤشر المقياس الأكثر شهرة واستخداما على المستوى الدولي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وهو يغطي أكثر من 180 دولة، حيث يقدم الدرجة التي تحصل عليها كل دولة في مقياس من 0 إلى 100، ثم المرتبة التي احتلتها بين الدول التي يغطيها المؤشر بناء على الدرجة التي حصلت عليها (أحمد صقر، 2010، صفحة 59). ويعمل مؤشر مدركات الفساد على تقييم وترتيب الدول طبقا لدرجة إدراك المسؤولين في الدولة والسياسيين لوجود مدفوعات إضافية غير رسمية يحصل عليها بعض العاملين في المؤسسات العامة بغرض تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد ودخول الأسواق والحصول على مزايا تفضيلية بشأن الاقتراض أو الضرائب، كما يقيس مدى انتشار مختلف أشكال الفساد في المؤسسات العامة بما فيها السياسية للدولة (مروى محمود، 2011، صفحة 41، 42). فيما يلي عرض للنتائج التي تحصلت عليها سنغافورة في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من 2010-2019:

الجدول رقم (01): تطور أداء سنغافورة في مؤشر مدركات الفساد من 2010- 2019

السنة	عدد البلدان	النقطة	الرتبة
2010	178	9,3 من 10	01
2011	183	9,2	05
2012	176	87 من 100	05
2013	183	86	05
2014	175	84	07
2015	168	85	07
2016	176	84	07
2017	180	84	06
2018	180	85	03
2019	180	85	04
2020	180	85	03

Source: https://www.transparency.org/cpi2010-2018/results
https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن دولة سنغافورة وخلال معظم فترات الدراسة احتلت مراتب متقدمة في مجال مكافحة الفساد، ما يدل على ارتفاع نسبة الشفافية والنزاهة وسيادة القانون، ففي سنة 2010 حصلت على نقطة تقدر ب 9,3 من أصل 10 نقاط، وهو ما مكنها من احتلال المرتبة الأولى عالميا من حيث تدني مستويات الفساد والرشوة، وحصلت في سنة 2018 على نقطة تقدر ب 85 من 100 نقطة واحتلت بذلك المركز الثالث عالميا، وفي 2020 حافظت على نفس النقطة 85 واحتلت المرتبة الثالثة عالميا، وهو ما يدل على أن سنغافورة تعتبر من أنظف دول العالم وتحتل مركزا رياديا في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وتطبيق مبادئ وقواعد الحكم الراشد، ما يجعل من تجربتها في هذا المجال نموذج يقتدى به بالنسبة للدول التي ما تزال غارقة في الفساد بمختلف أشكاله.

2.3. مؤشر الحوكمة العالمية للبنك الدولي: بدأ تطوير هذا المؤشر بواسطة باحثين من البنك الدولي في عام 1999، وذلك على أساس ستة جوانب للحاكمية، تتمثل في: حرية التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم، حكم القانون وضبط الفساد. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 2,5 سالب و2,5 موجب، حيث أن القيم المرتفعة تعني مستوى أعلى من الحاكمية (بوسعيود، 2018-2019، صفحة 48). وتستند المؤشرات الستة إلى أكثر من 30 مصدرا أساسيا للبيانات التي تبلغ عن

الاستقصاء وتقييمات الخبراء في جميع أنحاء العالم(the world bank, 2020) . (يمكن العثور على تفاصيل حول مصادر البيانات الأساسية وطريقة التجميع وتفسير المؤشرات في ورقة منهجية WGI: دانيال كوفمان وآرت كراي وماسيمو ماستروزي 2010).

ومن خلال الجدول التالي نوضح النقاط التي حصلت عليها سنغافورة في مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة العالمية (الحاكمية) للبنك الدولي خلال الفترة من 2010- 2019.

الجدول رقم (02): تطور أداء سنغافورة في مؤشر الحوكمة العالمية للبنك الدولي من 2010- 2019

السنة	التعبير	الاستقرار	فاعلية	نوعية	سيادة	مؤشر ضبط
2010	0,21-	1,17	2,24	1,79	1,63	2,18
2011	0,10-	1,19	2,15	1,79	1,67	2,11
2012	0,05	1,37	2,17	1,97	1,73	2,12
2013	0,04	1,38	2,09	1,97	1,71	2,08
2014	0,10-	1,19	2,18	2,23	1,82	2,07
2015	0,16-	1,31	2,24	2,26	1,81	2,09
2016	0,15-	1,50	2,19	2,18	1,83	2,09
2017	0,17-	1,59	2,21	2,12	1,82	2,13
2018	0,06-	1,49	2,23	2.13	1,84	2,17
2019	0,18-	1,53	2,22	2.16	1,88	2.16

Source: http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home%20%C3%A9%C3%A0&, 28 /10 /2019.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن دولة سنغافورة تحقق نقاط جيدة في معظم المؤشرات الفرعية لمؤشر حوكمة العالمية للبنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 2010- 2019، خاصة بالنسبة لمؤشرات ضبط الفساد، مؤشر فاعلية الحكومة ومؤشر نوعية التنظيم، حيث تحقق في هذه المؤشرات نقاط تفوق 2، باعتبار أن هذا المؤشر محصور بين -2,5 و+2,5، أما المؤشر الوحيد الذي حصلت فيه على دون المتوسط هو مؤشر التعبير والمساءلة، حيث حققت نتائج تراوحت بين 0,05 كأحسن نقطة في سنة 2012، و-0,18 كأدنى نقطة، أما بالنسبة لمؤشر ضبط الفساد، فالنقاط التي حصلت عليها في هذا المؤشر جيدة فاقت 2، حيث قدرت أحسن نقطة ب 2,18 سنة 2010، وفي سنة 2019 حصلت على نقطة تقدر ب 2,16، وهي نقطة

جيدة تدل على أن نسبة الفساد في سنغافورة متدنية جدا، حيث قطعت هذه الأخيرة أشواطا كبيرة في هذا المجال وتعتبر تجربتها من أنجح التجارب على المستوى العالمي.

3.3. مؤشر دفع الرشوة:

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار هذا المؤشر مند عام 1999، وهو مؤشر فريد من نوعه لبيان جانب العرض من الرشوة الدولية، ويركز بشكل خاص على الرشاوى التي تدفع من قبل القطاع الخاص، عند ممارسته للأعمال التجارية في الخارج، ويقصد به المؤشر الذي يبين مدى قيام الشركات العالمية المصدرة باستخدام الرشوة كوسيلة للدخول إلى الأسواق في غير بلدانها الأصلية (كايد كريم، 2014، صفحة 108)، وهو مؤشر غير سنوي. وفيما يلي النتائج التي حصلت عليها سنغافورة في هذا المؤشر خلال الفترة من 2006- 2011.

الجدول رقم (03): رتبة ودرجة سنغافورة في مؤشر دفع الرشوة خلال الفترة من 2006- 2011

السنة	عدد الدول	الدرجة	الرتبة
2006	**30**	**6.78**	**12**
2008	**22**	**8.1**	**9**
2011	**28**	**8.3**	**8**

Source :https://www.transparency.org/research/bpi/bpi_2008/0

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أداء سنغافورة في مؤشر دفع الرشوة عرف تحسنا مستمرا من 2006 إلى 2011، إذ حصلت في سنة 2006 على درجة تقدر ب 6,78 وهو ما مكنها من احتلال المرتبة 12 من بين 30 دولة، وفي سنة 2008 حصلت على نقطة تقدر ب 8,1 واحتلت بذلك المركز التاسع عالميا، وفي سنة 2001 حققت درجة تقدر ب 8,3 ما مكنها من احتلال المرتبة الثامنة عالميا، وهذا يدل على أن الجهود التي تبذلها سنغافورة في مجال مكافحة الرشوة حققت تقدما ملحوظا، حيث تراجع عدد الشركات العالمية التي تنشط في سنغافورة والتي تعرض أو تقدم رشوة لكبار المسؤولين في سنغافورة من أجل الحصول على صفقات أو عقود تخص مشاريع استثمارية كبرى أو من أجل الحفاظ على تواجدها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

4. آليات مكافحة الفساد في سنغافورة:

ورثت سنغافورة عند الاستقلال سنة 1959 وضعا شبيها بوضع هونج كونج من حيث انتشار الفساد، وعلى الرغم من أن مكتب التحقيق في ممارسات الفساد أنشأ في عام 1952، إلا أن الفساد عند الاستقلال

كان قد أصبح نمط حياة وتشكلت له عصابات خاصة، وكان الإفلات من العقاب هو الأمر السائد وكان السبب في ذلك يعود إلى ضعف التشريعات من جهة وكون المسؤولين في المكتب ممن يختارون من دوائر الشرطة على سبيل الإعارة، وبالتالي لم يكونوا على استعداد للتحقيق في جرائم يرتكبها أصدقاؤهم السابقين من جهة ثانية. ناهيك عن أن المحققين المعارين أو المنتدبين لم يكونوا يحظون بالحماية الكافية. وعلى ضوء هذا الوضع وضعت الحكومة السنغافورية الجديدة إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد في عام 1960 استنادا إلى قانون الوقاية من الفساد بهدف إزالة حوافز وفرص الفساد المنتشرة في الدولة الجديدة، واستندت الإستراتيجية إلى مبدأين أساسيين هما القيادة كقدوة وصفرية الفساد (Zero-tolerance)، حيث كانت هناك إرادة سياسية قوية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والتصدي لها برزت من خلال جملة من الإصلاحات الواسعة التي مست العديد من الجوانب مثل الجهاز القضائي والشرطة، أما دوليا فقد قامت سنغافورة بالمصادقة على العديد من الاتفاقيات في هذا المجال وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

4. 1. الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد في سنغافورة:

1.1.4. مكتب التحقيق في ممارسات الفساد في سنغافورة (corrupt practices Investigation Bureau CPIB): أنشأ في سنة 1952 كجهة رئيسية لمكافحة الفساد، تتبع رئيس الوزراء مباشرة، وتعمل بمنطق عدم التسامح مع مماسات الفساد (Zero tolerance) أيا كان نوعها ودرجتها، وأيا ما كان مرتكبها، ويتمتع هذا المكتب بسلطات واسعة في الكشف عن جرائم الفساد، مثل مراقبة التغيرات التي تطرأ على حياة الموظفين، وإمكانية الاطلاع على حساباتهم المصرفية بناء على تفويض من النائب العام، القبض على المتهمين بممارسات الفساد، أو البحث عنهم، صلاحية طلب حضور الشهود وسؤالهم بما يخدم التحقيق المتعلق بقضايا الفساد (أحمد محروس، 2017، صفحة 03).

ولكي يتمكن المكتب من تحقيق أهدافه تم تدعيم قدراته التحقيقية، كما تم تعظيم عقوبات الفساد ولم يتوان عن إيقاع أقصى العقوبات على المسؤولين الفاسدين الأمر الذي أدى إلى دعم الجمهور له والتعاون معه في التحقيقات، مما جعل الفساد في سنغافورة مجازفة كبيرة وبعائد بسيط بعد أن كان النمط السائد هو العكس تماما أي مجازفة صغيرة وعائد عظيم (محي الدين شعبان، 2014، صفحة 225).

ويعتبر مكتب التحقيق في ممارسات الفساد هيئة مستقلة استقلالا كاملا وهو مرتبط مع مكتب الوزراء، الأمر الذي يمده بالقوة اللازمة، ويرأسه مدير معين مباشرة من رئيس الدولة بناء على تنسيب مجلس الوزراء، وللرئيس رفض التنسيب أو عزل المدير، كما يعين الرئيس نائبا للمدير وعددا من المساعدين

والمحققين حسب الحاجة، ويعتبر المكتب مسؤولا عن تنفيذ قانون الوقاية من الفساد، حيث يقوم بالتحقيق في كافة أعمال الفساد بالإضافة إلى أعمال الوقاية، ويحدد القانون الوظائف التالية للمكتب: (شارف، 2016، صفحة 170، 171) و (محي الدين شعبان، 2014، صفحة 226)

- استقبال الشكاوى المتعلقة بالفساد والتحقيق فيها؛
- التحقيق في الممارسات الخاطئة والمخالفات التي يرتكبها المسؤولون الحكوميون؛
- فحص الأساليب والإجراءات المتبعة في القطاع العام لخفض فرص الفساد؛
- اتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري العام والخاص؛
- ارسال التقارير إلى الجهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد؛
- تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة؛
- عمل لقاءات مع المسؤولين خاصة الذين يتعاملون مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشفافية والنزاهة وتجنب الفساد.

وللقيام بهذه الوظائف تم تنظيم بنية المكتب في ثلاث إدارات رئيسية هي دائرة العمليات ودائرة الشؤون العامة ودائرة التحقيقات، والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لهذا المكتب:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمكتب التحقيق في ممارسات الفساد في سنغافورة

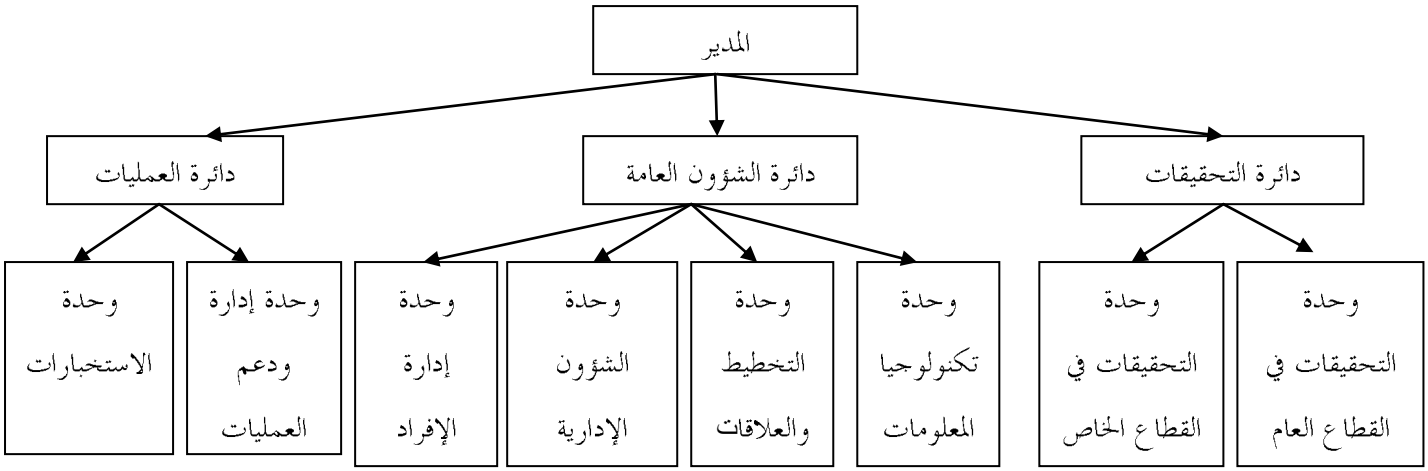

المصدر: محي الدين شعبان توق، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 226.

من الشكل أعلاه يتضح لنا أن مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد السنغافوري (CPIB) يتكون من ثلاثة دوائر هي دائرة العمليات، دائرة الشؤون العامة، ودائرة التحقيقات. تتكون دائرة العمليات من وحدتين أساسيتين هما وحدة الاستخبارات ووحدة إدارة ودعم العمليات، تقوم الوحدة الأولى بجمع كافة المعلومات

الاستخبارية اللازمة لإجراء التحقيقات وتدعمها في ذلك وحدة المعلومات التي تشمل على قواعد بيانات إلكترونية واسعة، ومن مهام هذا القسم أنه يقوم بالتحقيق في سجلات كافة المرشحين للتعيين في المناصب العامة أو للترقية أو للابتعاث للتأكد من نزاهتهم، أما دائرة الشؤون العامة فتتكون من أربع وحدات هي: وحدة إدارة الأفراد والتطوير، ووحدة الشؤون الإدارية والمالية، ووحدة التخطيط والعلاقات العامة، ووحدة تكنولوجيا المعلومات، أما دائرة التحقيقات فتقوم بالعمل الرئيسي للمكتب ألا وهو التحقيق في المخالفات والجرائم المرتكبة بموجب قانون الوقاية من الفساد في القطاعين العام والخاص، وتقوم هذه الدائرة بعد انتهاء التحقيقات بإحالة الملفات إلى مكتب النائب العام لمتابعتها قضائيا، وتحكم المكتب قيم أساسية تقوم على النزاهة والعمل الجماعي والإخلاص في العمل، كما عرف هذا المكتب عالميا بالكفاءة والفاعلية وصنف من أحد أنجح مؤسسات مكافحة الفساد في العالم.

وعلى الرغم من أن المكتب يقوم بالعمل الرئيسي في الوقاية من الفساد في سنغافورة، إلا أنه ليس الجهة الوحيدة التي تعمل في هذا المجال. إن من مسؤوليات كل وزير أو مسؤول في المؤسسات العامة التأكد من نزاهة الإدارة في وزارته أو مؤسسته، ولهذا الغرض تنشأ في كل وزارة أو مؤسسة لجنة لمراجعة إجراءات مكافحة الفساد والتأكد من اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوعه، ويشمل ذلك تطوير أساليب وإجراءات العمل، ودعم آليات الرقابة والضبط ومراقبة الموظفين، ووضع إجراءات حازمة إزاء تعارض المصالح، وبالتالي فإن نجاح المكتب يعتمد على قدرته في التنسيق والتعاون مع كافة الوزارات والمؤسسات من جهة، ومع مكتب النائب العام والمحاكم من جهة أخرى.

4..4. مكتب النائب العام: يلعب دورا إيجابيا في ضمان إقامة علاقة عمل تعاونية بين سلطات العدالة الجنائية خاصة فيما يتعلق بكفاءة معالجة طلبات التعاون الدولية، من مهامه النظر في الجوانب القانونية لتسليم المطلوبين للدول الأخرى، أيضا يعتبر بمثابة السلطة المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة مع الدول الأخرى والتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد (الأمم المتحدة، 2015، صفحة 17).

كما توجد هيئات أخرى لها دور في مكافحة الفساد والوقاية منه في سنغافورة **كمكتب الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وإدارة الشؤون التجارية التابعة لقوات شرطة سنغافورة**،...إلخ.

2.4. الآليات القانونية لمكافحة الفساد في سنغافورة:

لقد لعبت القوانين المرفقة لإستراتيجية مكافحة الفساد في سنغافورة دورا مهما في تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية، حيث تم إصدار أول قانون لمكافحة الفساد والمعروف اختصارا ب PCA في 17 جوان

1960، وهو القانون الأساسي لمكافحة الفساد في سنغافورة (corrupt practices Investigation Bureau, 2019) كذلك تم إصدار القانون رقم A65 الخاص بمكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى والمعروف ب (CDSA) سنة 1992(Wong partnership, 2018, p. 5) .

ويعتبر هذين القانونين، بالإضافة إلى قانون العقوبات هي التشريعات الأساسية لمكافحة الفساد في سنغافورة، حيث تطبق على الأشخاص الذين يقدمون أو يتلقون الرشاوى سواء في القطاع العام أو الخاص.

وتنفيذا لهذه الاتفاقية قامت بتعديل بعض القوانين وإصدار قوانين جديدة تتمثل فيما يلي: قانون العقوبات (يتضمن 224 فصل)، قانون الإجراءات الجنائية (يتضمن 67 فصل)، قانون السجون (يتضمن 246 فصل)، قانون الأدلة الإثباتية (يتضمن 97 فصل)، قانون تسليم المطلوبين (يتضمن 103 فصل)، قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية (الأمم المتحدة، 2015، صفحة 2) .

وما يميز الإطار القانوني لمواجهة الفساد في سنغافورة هو المرونة، حيث أدخلت عليه تعديلات عديدة استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، التكنولوجية، علاوة على شموله لجميع أنواع الفساد، عاما أو خاصا (أحمد محروس، 2017، صفحة 2).

- **حماية المبلغين عن الفساد:** يوفر قانون منع الفساد PCA الحماية للمبلغين عن المخالفات وقضايا الفساد والرشوة من خلال حماية هويتهم ومختلف المعلومات الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى اكتشافهم كالعنوان، رقم الهاتف،...إلخ. حيث أن هناك ضمان سرية تامة للمخبرين أثناء التحقيق وبعده، ولا يعطى الاسم حتى للقاضي، إلا إذا دعت الضرورة الماسة لذلك، ويعتمد مكتب التحقيقات في قضايا الفساد في سنغافورة كثيرا على المخبرين من الجمهور وموظفي مصلحة الضرائب والموظفين الآخرين الذين لا يترددون في الإبلاغ عن ممارسات الفساد، عبر الخط الساخن الخاص بالتبليغ عن الفساد، أو من خلال البريد الإلكتروني الذي خصصه مكتب مكافحة الفساد لهذا الغرض cpib_website_email@cpib.gov.sg، أو تقديم شكوى إلكترونية على الموقع www.cpib.gov.sg، أو من خلال المكتب الخاص بالتبليغ عن المعاملات المشبوهة، والنتيجة كانت أن 80% من حالات التهرب الضريبي اكتشفت بواسطة المخبرين (شارف، 2016، صفحة 172) و (corrupt practices Investigation Bureau, 2019)، وحسب CPIB فإنه في عام 2017 كانت أكبر نسبة من الشكاوى الواردة إليه كانت من وحدة الشكوى الإلكترونية على موقعها الإلكتروني بنسبة 42% (The Corrupt Practices Investigation Bureau, 2017, p. 6).

3.4.الإصلاحات التي تبنتها سنغافورة تطبيقا لإستراتيجيتها في مكافحة الفساد:

مواكبة لتطبيق استراتيجيتها في مجال مكافحة الفساد تبنت سنغافورة مجموعة واسعة من الإصلاحات في مختلف المجالات، ومن بين أهم هذه الإصلاحات: إصلاح كل من النظام القضائي والجهاز الإداري.

1.3.4. إصلاح النظام القضائي: تبنت سنغافورة والتي قطعت شوطا طويلا في الإصلاح القضائي والتقليل من الفساد في القطاع العام، عشرة وصايا تشكل الإطار لنهجها اتجاه نزاهة القضاء. هذه القائمة تلخص جل ما جرى تعلمه حول التدخلات الناجحة للتقليل من الفساد القضائي: (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2009، صفحة 11)

- الشفافية في اختيار القضاة على أساس الجدارة والكفاءة والخبرة؛
- الرواتب الملائمة للقضاة وموظفي المحاكم؛
- وجود قضاء مستقل ولكن خاضع للمساءلة، بحيث تخلو المحاكم من التدخلات الخارجية في اتخاذ القرارات القضائية، ولكنها خاضعة للتدقيق المستقل لاستخدام الموارد العامة؛
- وجود نظام متماسك لإدارة سير الدعاوى بحيث يتم القضاء على مشكلة عبء القضايا المتراكمة، ويقلل من وقت الانتظار، ويقلص احتمالات التعرض لسوء الإدارة؛
- وضع معايير الأداء للقضاء والقضاة، مع وضع مؤشرات متصلة بالوقت، والحجم والفصل في الدعاوى؛
- وضع معايير ثابتة وموضوعية في إدارة العدالة بما فيها الغرامات والرسوم والأحكام؛
- وضع علامات قياس أخلاقية واضحة ومبادئ توجيهية للقضاة؛
- تحديد رؤية مشتركة للقضاء وجعل قاضي القضاة قدوة لضمان وحدة الرؤية والغاية؛
- الشفافية الكاملة في عمليات العدالة في جميع الأوقات، بما في ذلك جلسات المحاكمة العلنية، وإتاحة إطلاع الجمهور على القرارات الموثقة ومراجعتها، وحق الاستئناف أمام المحاكم الأعلى؛
- التعلم من دروس المؤسسات ذات الرؤية من خلال بناء شراكات إستراتيجية مع الأنظمة القضائية التقدمية والمؤسسات العاملة في مجال القانون.

وتهدف سنغافورة من خلال هذه الإصلاحات لتأسيس نظام قضائي يتميز بالحيادية، الصرامة، المهنية، الاستقلالية، والنزاهة يكون له دورا فعالا ومهما في مجابهة مختلف قضايا الفساد والحد منها، وبالتالي المساهمة في إنجاح الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه.

2.3.4. الإصلاح الإداري:

تعتبر الإصلاحات الإدارية التي تبنتها الحكومة السنغافورية مهمة جدا في مجال مكافحة الفساد، حيث جاءت تطبيقا لإستراتيجية مكافحة الفساد، ومن بين هذه الإصلاحات ما يلي: (أحمد محروس، 2017، صفحة 3، 4) و (شارف، 2016، صفحة 171، 172)

– تصميم نظام إدارة عامة يتميز بالكفاءة والنزاهة، ووضع الأشخاص المتمتعين بالسلوك المستقيم، مع الاستجابة لمطالب الجمهور والمتعاملين مع هذا الجهاز؛

– تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليلها من خلال برنامج العملية الصفرية The Zero-In-Process (ZIP)، وبمقتضاها تم التقليل من الإجراءات، مع تحديد جهة واحدة لتقديم الخدمة يتوجه إليها المواطن عوضا عن التشتت بين أكثر من جهة للحصول على الخدمة، كما تم وضع مدونة إجراءات إدارية واضحة؛

– توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية في التعاملات الإدارية، هناك 1600 خدمة تتم في منزل الطالب لها، وخدمة الحصول على التراخيص عبر الانترنت تشمل 71 نوع من التراخيص؛

– إيجاد أنظمة شافة تؤدي إلى التقليل إلى حد كبير من الأسرار التي يملكها الموظف العام بسبب وظيفته، بحيث أن الموظف لا يملك أسرارا ولا يجد أسرار لبيعها؛

– كما تم اتخاذ إجراءات أخرى تخص الموظف منها: يجب على الموظف العام ألا يستعير أموالا من أي شخص له تعاملات رسمية مع هذا الموظف، وألا تتجاوز المديونيات غير المأمونة للموظف العام أكثر من راتب ثلاثة أشهر، مع إعلان الموظف لذمته المالية مع بداية التعيين مع تطبيق ذلك بشكل سنوي، مع حظر قبول الموظفين لأي هدايا تحت أي مسمى؛

– رفع رواتب الموظفين في الدولة بشكل يجعلها كافية لتوفير مستوى حياة كريمة، وفي الواقع لم تأت هذه الخطوة إلا في ثمانينيات القرن الماضي، وبشكل تدريجي بعد أن شهدت سنغافورة تحسنا ونموا اقتصاديا ملحوظا، وكان القادة السياسيون وكبار رجال الإدارة أول من شهدوا تحسنا في الرواتب، بجانب ذلك أصبحت الرواتب تنافسية، أي ترتبط بالأداء، ولا تطبق على الجميع؛

– الحد إلى أكبر قدر ممكن من تعامل الموظفين بالمال (الموظف لا يرى المال وإنما يرى الأرقام)، فالرسوم والغرامات تدفع إلكترونيا، ذلك لأن التقليل من لمس الموظف للمال يوفر الجهد والوقت ويقلل من الفساد؛

– إشهار العقود الإدارية ونتائجها عبر الانترنت.

4.4. تعزيز سنغافورة لتعاونها الدولي في مجال مكافحة الفساد:

إن سنغافورة مهتمة جدا بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، حيث يشارك مكتب التحقيق في ممارسات الفساد CPIB بانتظام في البرامج الدولية التي تعزز التعاون في معالجة آفة الفساد، ويستضيف المكتب أيضا مندوبين أجانب من أنحاء مختلفة من العالم مهتمين بالتعرف على تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد. وتعزيزا للتعاون الدولي في هذا المجال عملت سنغافورة على:

– المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 11 نوفمبر 2005، ودخلت حيز التنفيذ في 6 ديسمبر 2009؛

– المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في 28 أغسطس 2007؛

– سنغافورة عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATA) مند عام 1992؛

– كذلك هي أحد الأعضاء المؤسسين لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال (APG) سنة 1997؛

– المشاركة بانتظام في عدد من المبادرات الدولية لمكافحة الفساد مثل مجموعة العمل الخاصة بخبراء مكافحة الفساد والشفافية في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، ومجموعة عمل الدول العشرين لمكافحة الفساد (ACWG)، ومنظمة مكافحة الفساد والتعاون في مجال التنمية الاقتصادية، وأطراف مكافحة الفساد في جنوب شرق آسيا (SEA-PAC)، الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد (IAACA)(corrupt practices Investigation Bureau, 2019) .

5. الدروس المستفادة من التجربة السنغافورية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه:

بتأكيد من أعلى هيئة في سنغافورة رئيس الوزراء "لي هسين لونج" في افتتاح مركز الإبلاغ عن الفساد وتراثه التابع للبنك الدولي في يونيو 2017، قال: "...نسعى لإبقاء البلاد نظيفة وخالية من الفساد، ولهذا يجب أن نعمل على أن تستمر المحاكم والحكومة والموظفين في الحفاظ على أعلى مستويات الاحتراف والنزاهة، بينما يلعب الجمهور أيضا دورا هاما في الحفاظ على أعرافنا الاجتماعة لتجنب الفساد...ترك لنا قادتنا المؤسسون نظاما نظيفا تراكم على مدار أكثر من نصف قرن، إنه تركة يجب أن نفتخر بها ونبذل قصارى جهدنا لحمايتها والمحافظة عليها..." (corrupt practices Investigation Bureau, 2019)، من خلال هذا التصريح يتأكد لنا أن سنغافورة تسعى ومن خلال تظافر جهود الجميع (الحكومة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص) على الاستمرار في تطبيق سياستها في مجال مكافحة الفساد وإرساء مبادئ الحكم

الراشد من أجل إبقاء البلاد في مقدمة الدول على المستوى العالمي من حيث النزاهة والشفافية وتدني مستويات الفساد.

من الملاحظ أن سنغافورة قد تمكنت من مكافحة الفساد بشكل فعال وأن النزاهة والمساءلة فيها تحسنت بشكل واضح، حيث حققت مراتب متقدمة في مؤشر مدركات الفساد، ويرجع ذلك أساسا لتبنيها لإستراتيجية تتميز بالتكامل والشمول مبنية على ثلاث أعمدة أساسية هي التحقيق والوقاية والتثقيف. وعموما يمكن تحديد مجموعة من العوامل المهمة في مكافحة الفساد مستمدة من التجربة السنغافورية تتمثل فيما يلي: (منتدى الشفافية معا ضد الفساد، 2012، الصفحات 13- 16) و (محي الدين شعبان، 2014، صفحة 227)

- الإرادة السياسية القوية، الصادقة، والمستمرة من الحكومة السنغافورية لمكافحة الفساد وجعل البلاد من أكثر الدول شفافية ونزاهة وأقلها فسادا في العالم، رغم أنها تعتبر دولة لها نشاط اقتصادي واسع، حيث يبلغ حجم ناتجها المحلي ما يزيد عن 300 مليار دولار سنويا؛
- تطبيق حكم القانون بقوة وفاعلية وثبات على الجميع ممن يثبت تورطهم في أفعال الفساد؛
- التشريعات المحكمة والتي تنفذ بصورة سليمة ويتم مراجعتها باستمرار وتعديلها كلما دعت الحاجة وكلما ظهرت جرائم جديدة أو ثغرات في التطبيق؛
- بناء نظام قضائي نزيه، شفاف وعادل يتميز بالصرامة والحرفية المهنية، ومستقل عن ضغوطات خارجية خاصة الضغوطات التي تمارسها السلطة التنفيذية؛
- وجود هيئات أو دوائر أو مؤسسات قوية معنية بمكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية في العمل وبالصلاحيات الكافية ولديها من الموارد بشتى أشكالها ما يكفيها للقيام بعملها بكفاءة وفاعلية. ومن هذه الصلاحيات التي ثبت نجاعتها على سبيل المثال قدرة رئيس هيئة مكافحة الفساد على التعيين والفصل باستقلالية تامة؛
- الفصل بين الوزارات وإداراتها التنفيذية، حيث تتولى التنفيذ هيئات ومؤسسات منشأة بقانون لإبعاد الوزارة عن سلطة التنفيذ، وإزالة كل ما يمكن أن يترتب على ذلك من فساد، ولا يبقى للوزارة إلا التخطيط الاستراتيجي المتوسط والبعيد؛
- المقاربة الشاملة والمتكاملة لمكافحة الفساد التي تقوم على العمل المزدوج، التحقيقي والوقائي والتوعوي؛
- التعاون والتنسيق باعتباره الهيئة الرئيسية مع الهيئات الأخرى كمكتب النائب العام أو جهاز الرقابة المركزي أو مؤسسات إنفاذ القانون؛

– التركيز على توعية وتثقيف الجمهور بمخاطر الفساد وكيفية الوقاية منه وكسب دعمه وتأييده للجهود التي تقوم بها هيئات مكافحة الفساد وإعلامه بشكل مستمر عن حالات الفساد التي يثبت تورط الأفراد أو الجهات الأخرى فيها والأحكام الصادرة بحقها لبناء مصداقية هيئات مكافحة الفساد وتوطيد عمل الجمهور معها؛

– بناء ثقافة نبذ العنف لدى الجمهور وتعظيم قيم النزاهة في المجتمع وجعل الفساد مجازفة كبرى بعائد ومردود ضعيف؛

– الدور الرقابي والإرشادي الذي تقوم به هيئات مكافحة الفساد لمراجعة الأساليب والإجراءات الإدارية في المؤسسات العامة والخاصة لكشف الثغرات فيها والتوصية بتعديلها لتقليل فرص الفساد؛

– الدور الاستباقي لهيئة مكافحة الفساد في الوقاية من الفساد عن طريق المشاركة في وضع التشريعات وإجراءت العمل لسد الثغرات والوقاية من الفساد قبل وقوه؛

– بناء تنظيمات إدارية ضد الفساد من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وتدنية حجم المستندات والوثائق المطلوبة للحصول على الخدمات، وسد الثغرات التي تؤدي إلى التعسف في استغلال المنصب، ومراجعة رواتب موظفي القطاع العام حتى تتناسب مع مستويات المعيشة؛

– دور هيئة مكافحة الفساد في التحري عن الأفراد الذين يتم اختيارهم في وظائف الإدارات العليا لضمان نزاهتم والتأكد من عدم تورطهم في قضايا فساد أو إساءة استغلال السلطة؛

– الإعلان عن الأصول التي يمتلكها الموظف الحكومي أثناء تعيينه في منصبه، وفي كل سنة موالية حتى تخليه عن المنصب، كما يحظر عليه القيام بأي عمل موازي أو الانخراط في نشاط بيع أو شراء مادام موظفا في الجهاز الحكومي؛

– الحد إلى أكبر قدر من تعامل الموظفين بالمال (الموظف لا يرى المال وإنما يرى الأرقام)، فالرسوم والغرامات تدفع إلكترونيا، وكذا جميع الإدارات الأخرى تتعامل إلكترونيا وليس نقدا.

4. الخاتمة:

من خلال ما تم تناوله في هذا البحث يمكن القول أن تجربة سنغافورة تعتبر من التجارب الرائدة في مكافحة الفساد والوقاية منه، وذلك باعتراف من المجتمع الدولي ومنظماته الحكومية وغير الحكومية، فمند تولي الرئيس "لي كوان يو Lee Kuan Yew" الحكم بدأت سنغافورة عهدا جديدا من النزاهة والشفافية ومحاربة مختلف أشكال الفساد وأصبحت أنموذج يقتدى به، حيث أصبحت قضايا الفساد في سنغافورة تعد

على الأيدي، فهذا الأخير ركز على سن قوانين وتشريعات خاصة بمكافحة الفساد وعمل على تطبيقها على الجميع دون تمييز أو استثناء، كما قام بإنشاء مكتب التحقيق في ممارسة الفساد (CPIB) وأعطى له صلاحيات واسعة، أيضا عمل رفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية.

ويتجلى نجاح التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد من خلال الأداء الجيد في مختلف المؤشرات الدولية الخاصة بالفساد والحكم الراشد، حيث تحصلت في سنة 2019 في مؤشر مدركات الفساد على نقطة تقدر ب 85 من أصل 100 نقطة، واحتلت بذلك المرتبة الرابعة من بين 180 دولة، وهذا النجاح في حقيقة الأمر يرجعه الخبراء بدرجة أولى إلى توفر الإرادة السياسية القوية لمكافحة الظاهرة.

1.4. النتائج:

- يعتبر مكتب التحقيق في ممارسات الفساد أهم مؤسسة في سنغافورة تعمل على مكافحة الفساد والوقاية منه؛
- تملك سنغافورة جهاز قضائي يتميز بالنزاهة، الصرامة، الحرفية، المهنية، والاستقلالية التامة عن كل الضغوطات التي تمارسها السلطة التنفيذية، ما جعله يساهم بفعالية وكفاءة عالية في المعركة ضد الفساد؛
- للمسؤولين السياسيين السنغافوريين دورا كبيرا في مكافحة الفساد وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال تمتعهم بإرادة سياسية قوية، وجادة للتصدي لمختلف ممارسات الفساد؛
- تتميز قوانين مكافحة الفساد في سنغافورة بالمرونة الكبيرة، حيث يتم مراجعتها وتعديلها باستمرار لتتماشى مع مختلف التطورات الاقتصادية، الاجتماعية، والتكنولوجية، ومع مختلف الاتفاقيات والصكوك الدولية التي تصادق عليها الدولة، حيث يتم تطبيق هذه القوانين على الجميع بشكل عادل وبدون تمييز؛
- تركز إستراتيجية مكافحة الفساد والوقاية منه في سنغافورة على ضرورة التزام المسؤولين الحكوميين والمنتخبين في مختلف المجالس النيابية بالتصريح بممتلكاتهم قبل توليهم لمناصبهم وفي كل سنة موالية حتى تخليهم عنها؛
- سنغافورة مهتمة جدا بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، حيث يشارك مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بانتظام في البرامج الدولية التي تعزز التعاون في مجال مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة كمجموعة العمل الخاصة بخبراء مكافحة الفساد والشفافية في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، ومجموعة عمل الدول العشرين لمكافحة الفساد، حيث وتعزيزا لهذا التعاون عملت على المصادقة على

مجموعة من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية؛

- تعمل سنغافورة على تشجيع التبليغ عن الفساد، حيث يوفر قانون منع الفساد الحماية للمبلغين عن المخالفات وقضايا الفساد والرشوة من خلال ضمان السرية التامة لكافة المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى اكتشاف هوياتهم؛
- يتميز المواطن السنغافوري بوعي كبير بمدى خطورة ظاهرة الفساد وانعكاساتها السلبية المختلفة، وإدراكه التام بأن ممارسة الفساد مجازفة كبيرة بعائد ضعيف جدا.

2.4. التوصيات:

- على سنغافورة العمل أكثر على محاربة الفساد في القطاع الخاص، كون معظم حالات الفساد التي سجلها مكتب التحقيق في قضايا الفساد تخص هذا القطاع؛
- كذلك على سنغافورة السعي لتحسين وضعيتها في مؤشر حرية التعبير والمساءلة ضمن مؤشر الحوكمة العالمية للبنك الدولي باعتباره المؤشر الوحيد الذي حصلت فيه على نتائج دون المتوسط؛
- ضرورة إعطاء مساحة أكبر لمؤسسات وهيئات المجتمع المدني التي تعمل في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وإشراكها في وضع القوانين والسياسات والبرامج وفق ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- على سنغافورة بذل مزيدا من الجهد في سبيل مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، لكونها تتلقى في هذا المجال انتقادات المنظمات الدولية، حيث حصلت في مؤشر بازل لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في سنة 2019 على مرتبة متدنية قدرت ب 95 من بين 125 دولة.

5. المراجع:

باللغة الإنجليزية:

corrupt practices Investigation Bureau. (2019). Corruption in Singapore Remains Low. singapore: corrupt practices Investigation Bureau.

corrupt practices Investigation Bureau. (2019). Prevention of Corruption Act. Singapore: corrupt practices Investigation Bureau.

corrupt practices Investigation Bureau. (2019, 01 1). *International Engagement.* Récupéré sur https://www.cpib.gov.sg/about-cpib/international-engagement

Risk and compliance portal. (2018). Singapore Corruption Report. Risk and compliance portal.

The Corrupt Practices Investigation Bureau. (2017). *Corruption Statistics, Annual Report.* Singapore : The Corrupt Practices Investigation Bureau.

the world bank. (2020). The Worldwide Governance Indicators. the world bank.

Wong partnership. (2018). LLP,CHMBERS Global Paractice Guides Anti-Corruption, Law and Practice- Singapore. Singapore: Wong partnership.

باللغة العربية:

الأمم المتحدة. (2015). استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حالة سنغافورة. مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدورة السادسة. سانت بطرسيغ : الأمم المتحدة.

الركيبات كايد كريم. (2014). الفساد الإداري والمالي مفهومه، آثاره، طرق قياسه، وجهود مكافحته. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (حزيران, 2009). التقليل من الفساد في القضاء. مؤسسة DPK: https://www.aman-palestine.org/.../456d146b1e87f05ee2c2fb09da

توق محي الدين شعبان. (2014). الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

توق محي الدين شعبان. (2014). الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

خضير أحمد محروس. (2017). حدود تطبيق التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد في بعض البلدان. تم الاسترداد من http://www.siyassa.org.eg/News/15224.aspx

سارة بوسعيود. (2018– 2019). تأثير الفساد على التنمية المستدامة وآليات مكافحته في إطار قواعد ومبادئ الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر، سنغافورة 2003– 2018. أطروحة دكتوراه غير منشورة. العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

عاشور أحمد صقر. (2010). قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، بيروت: منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

عبد القادر شارف. (جوان, 2016). واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد. *مجلة دراسات*(العدد 26 أ).

مروى عمر محمود. (2011). الفساد وأثره على تفاوت توزيع الدخل والفقر. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الاقتصاد، مصر: جامعة حلوان.

منتدى الشفافية معا ضد الفساد. (2012). نماذج ناجحة من تجارب مكافحة الفساد في العالم (نحو محاولة الاستفادة بها في الواقع السعودي). منتدى الشفافية معا ضد الفساد.